

□ **مأسسة السلطة كمعيار للحكم الرشيد**

دراسة نظرية

أ.م.د. نغم نذير شكر

قسم الدراسات الاقليمية والدولية

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

فان مأسسة السلطة تعد معياراً للحكم الرشيد ، فالحكم الرشيد يضمن استخداماً أكثر كفاءة وفاعلية للموارد البشرية العامة والمحلية في ان واحد ، لان هذا الحكم هو جوهر ومضمون التنمية المستدامة، وصولاً الى التنمية الشاملة بمحتواها ومضمونها فـ في ضمان ادارة رشيدة ضمن مؤسسات الحكم التي تعتمد بالاصل على مبدأ الشراكة والتخطيط طويل الامد في جميع المجالات ، اما الان فهي تهتم بكل من يتولى المسؤولية ويحرص على تحقيق اكبر قدر من الشرعية والعدالة والمساءلة والشفافية وما سواها ، من خلال تفعيل دور السلطة الرقابية في مؤسسات الدولة (السلطة التشريعية والسلطة القضائية) لتكون معادلة صلاح واصلاح عمل مؤسسات الدولة كافة مرهونة بمن يصلح حال المجتمع والدولة على حد سواء حاضراً ومستقبلاً .

الملخص الانكليزي :-

we can define a practical framework for the relationship between good governance and sustainable development based on the following principles:

Ensuring transparency in official and non-formal institutional work and in all areas of public life.

Ensure the effectiveness of political participation and openness to wider areas to accommodate the new political and social forces and the like.

Activating the authority and rule of the rule of law (legal state) to be part of the requirements of good governance in order to complete the objectives of sustainable development.

Extensive reliance on the principles of integrated periodic accountability and accountability within their direct institutional and legal frameworks.

أبتداءً نقول ، ان المؤسسات السياسية بحكم طبيعة النشاط الذي تمارسه والاهداف التي ترمي اليها لا يسعها الا ان تؤثر في المؤسسات الاخرى وتتأثر بها في الوقت نفسه ، ذلك ان السياسة في المجتمعات لم تبقى حكراً على ممتهني الحكم او النخبة، ولكن اصبحت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للمواطنين ، فكل من يقرأ صحيفة او يحضر اجتماعاً سياسياً او ندوة ثقافية اجتماعية او مؤتمراً فكرياً او يناقش مع جاره او زميله شأناً عاماً ، يعني بالسياسة وحكمه - بصرف النظر عن الموقف الذي يتخذه - يدخل عاملاً في العملية السياسية ، وفي هذا السياق يعد الفكر السياسي ذاته عملاً سياسياً ، باعتبار ان السياسة لا تدرس ما هو كائن فحسب بل وما يجب ان يكون .اذن ، لا بد من اسس ومركزات يتم بناؤها في المجتمع والدولة ، ونقصد بذلك متطلبات هيكلية وبنوية تتموضع في عملية تحديث وتطوير للبنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وفي هذا السياق يمكن القول ان عملية بناء المجتمع المدني هي في الوقت نفسه عملية بناء للدولة ذاتها ، فكلتاها نتاج الحدائة ، وتحتاجان معاً الى سيادة منطقتي التنمية والمشاركة والشرعية والعدالة والمساواة، باعتبارها أهم الاليات التي تنتظم بها ومن خلالها عملية بناء المجتمع السياسي والمجتمع المدني معاً ، وعليه فاننا في هذا البحث نتناول الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني الذي هو حديث عن تشكيلة من الادوات والوسائل الاصلاحية المتنوعة التي يجمعها نسق واحد من التنظيم والسمات والاهداف العامة .

وعليه فان مأسسة السلطة تعد معياراً للحكم الرشيد ، فالحكم الرشيد يضمن استخداماً أكثر كفاءة وفاعلية للموارد البشرية العامة والمحلية في ان واحد ، لان هذا الحكم هو جوهر ومضمون التنمية المستدامة، وصولاً الى التنمية الشاملة بمحتواها ومضمونها فـ في ضمان ادارة رشيدة ضمن مؤسسات الحكم التي تعتمد بالاصل على مبدأ الشراكة والتخطيط طويل الامد في جميع المجالات ، اما الان فهي تهتم بكل من يتولى المسؤولية ويحرص على تحقيق اكبر قدر من الشرعية والعدالة والمساءلة والشفافية وما سواها ، من خلال تفعيل دور السلطة الرقابية في مؤسسات الدولة (السلطة التشريعية والسلطة القضائية) لتكون معادلة صلاح واصلاح عمل مؤسسات الدولة كافة مرهونة بمن يصلح حال المجتمع والدولة على حد سواء حاضراً ومستقبلاً . لذلك تقوم فرضية البحث على الاجابة عن الاسئلة التالية : ماهي المأسسة نظرياً ؟ وما هي الاسس التي تقوم عليها عملية المأسسة ؟ وما الصلة بين المأسسة والذهنيات والتصورات او العقلية السائدة ؟ وما طبيعة العلاقة بين المأسسة والسلطة القائمة وبين المأسسة السياسية والمجتمع المدني ؟

وعليه ، تم تقسيم البحث الى اربعة محاور اساسية :

اولاً : ماذا نقصد بالمأسسة.

ثانياً: الاسس التي تقوم عليها مؤسسات المجتمع المدني .

ثالثاً : مضامين الادارة الرشيدة في الحكم.

رابعاً : جدلية العلاقة بين التسلطية السياسية والمجتمع المدني الغائب عربياً .

اولاً : ماذا نقصد بالمأسسة ؟

عرف المعجم الفرنسي المؤسسة بأنها (كل ما يبتدعه او يقيمه الانسان وذلك بمقابل ما هو موجود في الطبيعة ، فالمؤسسة بصورة عامة هي تركيبة يبتدعها الانسان بالتعاون مع الافراد الاخرين في المجتمع) ، فالبشر يصنعون الجمعيات وينسبون اليها وذلك لارضاء حاجاتهم المشتركة . فالمؤسسة اذاً هي طراز مستمر من السلوك الاجتماعي ، او طريقة ثابتة للسلوك الجماعي ، وهي مجموعة علاقات اجتماعية منظمة لتوظيف جهود الافراد وتنظيمها من اجل تحقيق الاهداف المشتركة . كما ان تنوع الحاجات في المجتمع يكون باعثاً على انشاء مؤسسات متنوعة ومتعددة، حيث ان كيفية اشباع هذه الحاجات تتبثق عنها مؤسسات من الطبيعة نفسها ٣. فالدولة مؤسسة وطنية لا يمكن ان تنتظم الا على وفق المعايير والاسس المشتركة والجامعة من مواطنة وديمقراطية ومدنية واضحة ، ومالم تنهض لدينا احزاب وطنية مدنية ديمقراطية جادة ومسؤولة فسوف لن يتم كسب مشروع الدولة ، وستبقى الدولة كيان حكم واداة تمييز واطار تنافس وموقع امتياز . ٤ بمعنى ان وجود مؤسسات قوية وفعالة تعزز حكم القانون والديمقراطية ، من خلال المؤسسات السياسية التي يبينها النظام والتي تكون ذات ابعاد بنيوية ، يكون لها تأثير عميق لان أي مجتمع ضعيف البناء المؤسساتي لا يستطيع على كبح الافراط في الرغبات الشخصية الضيقة ، ولان السياسة عالم منافسة ، فانه من دون مؤسسات سياسية قوية ، لا يمتلك المجتمع الوسائل الكافية لتمديد وتحقيق مصالحه المشتركة ، لان القدرة على ايجاد مؤسسات سياسية هي القدرة على خلق مصالح عامة ، فضلاً عن ذلك ان فكرة وجود المؤسسات لا ترتبط بالدول الديمقراطية تحديداً ، بل انها تخلق المقدمة الطبيعية لها وتوضح الشروط المهمة لوجودها عندما يسود القانون والمساواة تحت ظله . ٥ وعلى هذا تعد المأسسة الحجر الاساس في بناء المجتمع المدني ، وقد يكون من المهم ايضاً تبيان الفارق بين العمل المدني من حيث هو مؤسسة ومن حيث هو تنظيم ، فالمؤسسة هي مجموعة قوانين راسخة يتم وضعها لمقابلة المصالح الجماعية ، وهي تنظيمات تتمتع بشرعية لاشباع حاجات الناس والدفاع عن حقوقهم عبر الزمن ، ومن هنا فان تطويرها يأتي في اطار التغيرات في البنية الاجتماعية . اما تعريف المنظمات لا يؤدي بالضرورة الى تغيرات في البنية الاجتماعية . وعلى الرغم من ذلك فالجمعية أو المؤسسة او المنظمة ، بصرف النظر عن التسمية ، هي رمز للتعاون وللاستمرار ، أي لتجاوز النشاط الفردي في اتجاه التعاطي المنظم والمستمر والمسؤولية مع الاخرين لبلوغ اهداف معينة ، وللانتقال من الوجود ((الانكفائي)) الذي يوجد فيه الانسان في مدينة واسعة او في مجتمع مدني كبير ، لكي يقيم علاقاته الاجتماعية في اطار تنظيمات تدافع عن نشاطه أي عن مصالحه ، وتؤكد هذه المصالح في اتجاه الاخرين وفي اتجاه المجتمع الشامل ٦. وهناك تعريفان للدولة نجدهما جنباً الى جنب : الدولة بمعنى جهاز ادارة بيروقراطي للمصالح الجماعية ، والمفهوم الاخر هو الدولة بمعنى دائرة الاختصاص التي تمارس سلطة هذا الجهاز فيها ، وهي كذلك بالمفهوم السيبنوزي ان هناك الدولة بوصفها طبيعة خالقة او الدولة بوصفها مخلوقاً او طبيعة مخلوقة والدولة بوصفها ذاتا وفاعلاً ، ووفق معجم روبري هي السلطة السيدة الممارسة على شعب بكله وجميعه وعلى اقليم محدد ويكونها تجمعاً بشرياً مستقر على اقليم محدد ، يخضع لسلطة وقابل لان يعد شخصاً معنوياً ٧. ان عملية بناء الدولة هي اهم مراحل تنظيم هوية الامة ، لان الدولة هي التي ستتولى ابراز عناصرها وتوحيد الافراد والطوائف والعشائر ومختلف مكونات المجتمع حول شكل الدولة ونظام الحكم المعتمد والترتيبات والمراحل الزمنية لانشاء مؤسسات الحكم والاجهزة البيروقراطية حيث ان بناء الدولة عملية تتم من الداخل أي تقوم بها مجموعات اثنية ذات خصائص مشتركة وغير مشتركة تقدم تنازلات متبادلة من اجل خلق كيان جديد يمثل بالنسبة اليهم الهوية الوطنية الجامعة ٨. وعلى هذا الاساس ، فاذا كانت المجتمعات تتماثل من ناحية الحاجات الانسانية كالغذاء والمأوى والملبس وغير ذلك من الحاجات المادية الاخرى ، وضمان الامن والنظام والتحرر من الخوف المادي والمعنوي واشاعة الحرية والمشاركة ، وهي حاجات تتشابه فيها كل المجتمعات الانسانية ، فانها من ناحية اخرى تختلف في كيفية مواجهة هذه المتطلبات واشباعها ، أي انها تختلف في كيفية بناء المؤسسات وكيفية اداء وظائفها . وخلاصة القول هي ان ما يميز مجتمعاً عن اخر هو طراز مؤسساته التي هي تكثيف لعاداته واعرافه وتقاليد وافكاره ومعتقداته وقوانينه ودرجة تطوره ٩. وعليه ، فهي على الرغم من انها قواعد يصوغها الافراد انفسهم الا انها تعد قيماً مؤثراً في سلوكهم وهذا يشكل الوجه الاخر للمأسسة ، وبذلك شكلت معياراً اجتماعياً واخلاقياً غير تعاقدي ، الا انه يمتلك حُجية والزامية ((قانونية - مجتمعية)) بموجبها يكون كل فرد ملزماً بأداء مهامه ضمن ادوار ومراكز محددة لا يمكن الحيدة عنها ، واستناداً الى ما تقدم تبوؤ المأسسة بانها قواعد او نظام من العوامل الاجتماعية صنيعة الانسان الا انها مؤثرة ومقيدة لسلوكه . من هنا كانت مأسسة السلطة (

ثانياً : الاسس التي تقوم عليها مؤسسات المجتمع المدني

عرف جويل مغدال في كتابه المرجعي (مجتمعات قوية ودول ضعيفة) الدولة القوية بأنها الدولة التي تتمكن من احتكار استخدام العنف في جميع حدودها الجغرافية. ويعرف الكاتب نفسه (القدرة) بأنها القدرة على تقديم الخدمات الاساسية للسكان ، ومركزية الدولة في استراتيجيات الحياة اليومية لهم . ودرجت الدراسات والابحاث اللاحقة هذه الرؤى والافكار في محاولة لتفكيك مصطلح قدرة الدولة وكيفية تطبيقه على جوانب معينة ، فعلى سبيل المثال ، يقسم (سويفر) قدرة الدولة في امريكا اللاتينية الى ثلاثة مكونات : القدرة القسرية ، والقدرة في النواحي المتعلقة بالبنية التحتية والقدرة الاستخراجية . وتتماشي المقدره القسرية مع تعريف مغدال بشأن احتكار السلطة استخدام العنف . اما القدرة في النواحي المتعلقة بالبنية التحتية فتعني قدرة الدولة على تنفيذ القرارات السياسية لوجستيا . واخيراً ، تعني القدرة الاستخراجية القدرة على فرض الضرائب على السكان على نحو فعال داخل حدود الدولة ١١ . لذا ، فان مؤسسات المجتمع المدني في كل البلدان العربية يقع عليها واجب عملية التاصيل الفكري والمهني والمنهجي التي تهدف الى اكساب المجتمع وعياً حداثياً مطابقاً او مواكباً لحركية الواقع المعاصر ، وذلك في اطار اجراء تقويم نقدي للمحددات الثقافية والاجتماعية التقليدية المقيدة لانطلاقة المجتمع البناء نحو التطور الموضوعي الهادف ، ومعنى ذلك انه من اجل التأسيس لمفاهيم الحداثة السياسية في الواقع العربي ، لا بد من اقناع الناس بمشروعيتها واهميتها لحياتهم ومستقبلهم باعتبار ان (الكلمة/ الوعي مقدمة ومحفزة للحركة / الفعل) . وهنا لابد من شحن الذهنيات السائدة بتاصيل معرفي لمختلف مفاهيم الحداث السياسية (التنمية السياسية ، والديمقراطية ، والمجتمع المدني ، وحقوق الانسان والمواطنة والعقلانية) ، وادماجها ضمن النسق الثقافي السائد ((فكل الثقافات تتفاعل مع بعضها وتسعى للتوائم والمتغيرات المحيطة بها ١٢. ان بناء المجتمع المدني لا يعني بناء مؤسسات مدنية فحسب ، بل يعنى تكون (جماعات ضغط) مهمتها مراقبة مؤسسات الدولة وتحديد الحقوق والواجبات والمصالح المرتبطة بها ، وان لا تتحول الى ايدولوجية ، وان تكون متحررة من المصالح والغايات ومن تدخل الدولة ومؤسساتها. والهدف من ذلك هو فصل ما هو مدني عن ما هو سياسي ١٣. وحسب ماكس فيبر ، فان مؤسسات المجتمع المدني تقوم اسس تقنين وعقلنة العلاقات الاجتماعية بين افراد المجتمع من ناحية وبينهم وبين السلطة من ناحية اخرى ، من خلال زيادة التمييز بين الطابع الشخصي والطابع الرسمي او الوظيفي للأفراد ، لذا تستند القواعد العقلانية الى تطبيق مبدأ الكفاءة والفصل بين الادوار ، وهو ما يعني امتداد الجزاءات للسلطة الرسمية ، ليدخل في نطاقها مختلف المصالح الشخصية ١٤. وعليه ، فان دراسة الانظمة السياسية الديمقراطية يمكن ان يتحقق من خلال المبدأ بين الآتين ، هما :

١- مبدأ الحكومة الديمقراطية (المواطنة)

٢- مبدأ المجتمع الديمقراطي (المجتمع المدني) .

حيث من الواضح ان هذين المبدأين يقومان على اساس الفصل بين المجال السياسي والمجال المدني على اعتبار ان لكل من المجالين مده الخاص ، الامر الذي يساهم في تعزيز الديمقراطية وازدهارها ١٥. وعليه ، فان مأسسة السلطة تعني توزيع السلطة افقياً ضمن ادوار ومراكز محددة يتم فيها تفويض الصلاحيات وتحديد المسؤوليات وفقاً لتراتبية هرمية ، وهذه الاخيرة او كما يسميها فيبر البيروقراطية تعمل على التخلص من كل ما هو غير عقلائي وغير منطقي ، ومن ثم فان السلطة السياسية اذا ما تخلصت من كل ما هو شخصي وغير واع ولا عقلائي اضحت اكثر تعقلاً لتنظيم الانشطة المعقدة وتنسيقها ، ومن ثم فان تجريد السلطة من طابعها الشخصي هو الذي ينقل السلطة في المجتمعات من النمط التقليدي الى نمط السلطة العقلانية- القانونية ، وهذا برأي فيبر هو ما نقل اوروبا من مرحلة النظام التقليدي حيث الاقطاع والعبيد والملكيات المطلقة والحكم بالحق الالهي المقدس ، الى مرحلة الدولة - الامة بشكلها الديمقراطي ١٦. ويمكن القول ان مؤسسات المجتمع المدني تقوم على اربعة اسس : اساس اقتصادي ، وسياسي وايدولوجي وقانوني . فالاساس الاقتصادي يتضمن معنى تحقيق درجة من التطور الاقتصادي وذلك استناداً الى نظام اقتصادي يركز على دور اكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية . اما الاساس السياسي يقصد به ، الاسلوب او الصيغة المعتمدة التي تسمح لمختلف قوى المجتمع بالتعبير عن مصالحها وارائها بطريقة سلمية ومنظمة ، وتعد التنمية السياسية بما نتيجته من فرص المشاركة انصب صيغة سياسية لتحديث المجتمع . اما الاساس الايدولوجي فيشمل على مختلف القيم والافكار والانساق الايدولوجية السائدة لدى القوى والفئات في البيئة الاجتماعية والتي قد يتعارض بعضها والسياسة التي يتبناها

النظام السياسي القائم في أي دولة من دول النظام العربي . ويحتل المثقفون مكانة بارزة في التأثير والتفعيل من خلال دورهم في إنتاج الخطاب الايديولوجي والنظريات الموجهة للسلوك الجمعي في المجتمع المدني . اما الاساس القانوني فيجسده النظام السياسي القائم في الدولة في مدة زمنية ، بما ينطوي عليه من قواعد منظمة للسلوك الجمعي والتي ينبغي ان يكون جوهرها العدالة والمساواة في الحقوق والحريات بصرف النظر عن الانتماءات العرقية او الدينية او المذهبية ١٧. من هنا يتطلب الخروج من حالة الفوضى القانونية التي انتجتها هياكل سلطات دول العالم النامي من خلال القوانين المتعددة وقوانين الحذف والالغاء والشروحات والقرارات التي تأخذ القانون وشروح الشروحات ، لذا باتت القاعدة القانونية متداخلة ان لم تكن متقاطعة مع بعضها البعض نتيجة هذه الفوضى ، مما سحب معه هشاشة القوانين النافذة والتي يجري اختراقها من سلطات الحكام بشكل متكرر مما اعطى سابقة لأي مواطن بعدم احترامها او التعامل معها بنظامية ١٨ . وعلى هذا الاساس فان مؤسسات المجتمع المدني تزيد من وضوح طبيعة العلاقة بين الانساق الاجتماعية ضمن البيئة الوطنية للنظام السياسي ، ولذلك فان صياغة الانظمة والقوانين الخاصة بتنظيم المجتمع المدني ومأسسته في وحدات النظام العربي (دولة) ينبغي ان تخضع لمراجعة دقيقة حتى لا تتحول الى قضية منهجية تحكمها القوانين فقط من دون تدخل الثقافة ودورها في تشكيل الفرد وقيمه السياسية اذ لا يمكن ادخال الاصلاح والتحديث الاجتماعي عبر القوانين مالم يكن ايضاً مدعماً بالقيم ١٩ .

ثالثاً : مضامين الادارة الرشيدة في الحكم :

لا تقوم وظيفة الدولة فقط في مذهبية الايديولوجية السائدة التي تضفي الممارسات التطبيقية عليها طبيعة مادية ، ولا تقوم ايضاً في اضعاف طابع مشخص على الحقوق والالتزامات وعلى التفريق بين الفردي والعالم ... الخ في الحياة اليومية . وانما تسهم الدولة في انتاج هذه الفردية من خلال جماع من تقنيات المعرفة (العلم) ، وممارسات السلطة السائدة ، التي يسميها (فوكو) الضوابط (التي يستطيع المرء اعتبارها نمطاً للسلطة يعتبر الفارق الفردي هاماً بالنسبة له) ، ويجمعها تحت مفهوم التطبيع (الى جانب الرقابة ، يتحول التطبيع في نهاية القرون الوسطى الى واحد من الادوات الكبيرة للسلطة ، فتحل شيئاً فشيئاً في مكان العلامات التي تبرز بوضوح الانتماء الفئوي والامتيازات ، منظومة من درجات التطبيع ، التي تشي بالانتماء الى هيئة اجتماعية متجانسة ، وتصنف وتراتب وتعين في الوقت نفسه الدرجة الاجتماعية ٢٠ . ويعتمد مضمون فلسفة الادارة الرشيدة في الحكم على الجودة وتخفيض تكاليف الانتاج مع ضمان السرعة والدقة في العمليات الانتاجية التي تستند الى اسس حقيقية في الادارة الفاعلة مع ضمان ادخال التحديثات عليها ، ولكن مع تطور مفهوم التنمية المستدامة او الاستدامة في اطار الامم المتحدة منذ عام ١٩٨٠ ، وبعد صدور وثيقة حملت عنوان (استراتيجية المحافظة الكونية) التي اشترك في اعدادها برنامج الامم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة ، تغير الكثير من مضامين عمل الادارة الرشيدة في الحكم ٢١ . وعليه ، يعود موضوع (سؤال الدولة) ليتصدر الواجهة الفكرية والسياسية على منبر الحوار الاكاديمي والسياسي بعد تعرض أي مجتمع من المجتمعات الى ارتدادات وانعكاسات لاحداث جيوسياسية فيها . وعلى وجه الخصوص كما يقول هنري كيسنجر (في أي حقبة غليان عام ، يكون البلد الذي يحافظ على سلطته الداخلية في وضع يمكنه من استغلال الفوضى في الدول المجاورة وتوظيفها لخدمة اغراض دولية اكبر) ٢٢ . وعلى هذا الاساس يصبح التفاعل بين الثقافة السياسية والقدرة الوظيفية والاقتصادية والقدرة الاستيعابية والاندماجية للدولة هي الاسس التي يمكن من خلالها ان تسيّر عملية بناء الدولة - الامة بشكل سلس ومنظم ، اذ انها تحقق عدالة توزيعية من جهة وتماتل بين السلطة والمجتمع من جهة اخرى ، وتمنح شرعية للنظام السياسي من جهة ثالثة ، ومشاركة سياسية فعالة في السلطة من جهة رابعة ، وكلها تتجه نحو تحقيق اندماج فعال بين مكونات المجتمع المختلفة ، ومن ثم تحقيق وحدة الولاء للدولة ونظامها السياسي ، مما يعني وجود انتماء وولاء لهوية وطنية واحدة . ولا يمكن لذلك ان يتحقق مالم يؤسس لدستور يتجاوز سلبيات الماضي واختلافات الحاضر ويحظى باجماع وطني ويؤسس لهياكل مؤسسية او يماسس السلطة السياسية ، كما يُماسس كل مفصل العلاقة بين السلطة والمجتمع انطلاقاً من مبدأ المواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات ومسؤوليات ٢٣ . ان الدولة الطائفية هنا هي دولة الجزء لا الكل ، هي دولة طائفة على حساب الطوائف الاخرى . وبعد ، هي تفرض التجانس السياسي من خلال الغاء التعددية المجتمعية وهو محال ، فالولاء والتجانس المطلوب للدولة انما هو سياسي هنا ، فالدولة (كفكرة ومعايير ومصالح) لا تعني بالصدر المجتمعي ، بل بالصدر السياسي وليس للدولة حق اقضاء التعددية المجتمعية الفكرية او الطائفية او العرقية او السياسية ... وسواها ، بل لها الحيز المشترك الذي تخلقه بين مواطنيها ، والمشارك هنا تؤسسه الارادة العامة والمصالح المشتركة لمجموع المواطنين ، ولا تياسس على وفق طائفة او قومية او اثنية محددة، الذي يولد الهوية الوطنية ، انما هو الانتماء القانوني والسياسي للدولة ، وهو الذي يخلق جمهور الدولة وامنها ، فجميع دول العالم غير صافية

العرق أو الديانة أو الطائفية ، فالدولة الصافية اكدوية تاريخية ، وهنا فليس للدولة الا الاعتراف بالتنوع واعطاء التعددية حقها ومجالها الطبيعي الذي اشتغالها في حقل المجتمع (كأمة انسانية) وليس الدولة (كأمة سياسية) ، فللمجتمع حق ممارسة ذاته على اساس من تنوعه العرقي وتعدديته الطائفية بما يحقق هوياته الفرعية الطبيعية لكن تبقى هذه الممارسة ضمن اطارها المجتمعي وليس السياسي ٢٤ .
وعليه هناك ضرورة ملحة لفهم المتغيرات الداخلية والدولية ورصد مقومات القوة وتشخيص المشكلات التي تعاني منها الكثير من دول العالم ومنها الدول العربية لتحقيق الاصلاح وانجاحه للخروج من حالة ضعف وهشاشة المؤسسات ، ويتطلب ذلك صياغة نموذج تنموي يؤمن بالديمقراطية ويدعم مجالات المشاركة ويرفع مستويات المعرفة بمجريات الواقع الراهن بالتعاون مع قيادات جيل جديد يؤمن بثقافة الديمقراطية الحقيقية ويعمل على تعزيز مستويات الثقة المفقودة بالامكانات المتاحة ، لادارة متطلبات واقع مليء بالازمات على امل الخروج بأفضل شكل ومحتوى من انماط الحكم الرشيد الذي يضمن الاستقرار السياسي والاجتماعي ويعمل على تنفيذ اهداف وغايات التنمية المستدامة للاجيال القادمة على مدى المستقبل المنظور ٢٥ .

رابعا : جدلية العلاقة بين التسلطية السياسية والمجتمع المدني الغائب عربياً :

عربياً ، حقيقة الحال ، نعاني من ضعف القيادات السياسية المدربة على ايسر واجبات الحكم التي تقدم رجل الدولة على رجل السلطة وترجح الابداع السياسي على التقليد والتبعية للآخر ، ليس لاننا نعاني من ضعف او انعدام ثقافة ديمقراطية راسخة فقط ، وانما من ضعف وجود مجتمع مدني يأخذ زمام المبادرة من المجتمع الاهلي الذي لا يزال يهيمن على حياتنا العربية متمثلاً بالطائفية والعشائرية والجهوية ، على حساب (الكتلة النهضوية) المتمثلة بالتكنوقراط ، من شرائح المهنيين والفنيين والمتقنين المستثمرين ، والذي لم يمارسوا حتى اليوم دورهم بشكل صحيح او كامل في العملية السياسية لاسباب عدة ، يقع في مقدمتها : وجود قوى مقاومة للتغيير والتجديد والاصلاح ، قوى مستندة على ثقافة الخضوع والتقليد ، والتي ترى ان مصالحها تكمن في بقاء او ابقاء حالتها التخلف والتبعية مخيمتين على ارجاء عالما العربي ٢٦ . ولقد اجمعت الابحاث المعنية بدراسة دور القائد في اوقات الازمات على محورية دوره في ادارتها ، حتى بالنسبة للنظم الديمقراطية ، والتي يترجع دور المؤسسات بها في اوقات الازمات لصالح القائد السياسي ، وهو ما يمكن ارجاعه لعوامل متعددة منها :

(أ) ان الازمة تتطلب في الاغلب تبني قرارات سريعة في ظل محدودية الوقت ، وهو ما يؤدي الى عملية تصعيد تلقائي لسلطة اتخاذ القرار الى هرم القيادة السياسية . فالازمة لا تتيح الوقت الكافي للتباحث واخذ الراي من باقي مؤسسات الدولة التي لها دور في الازمة ، بل ان المؤسسات ذاتها تمنح القائد السلطة الكاملة لاتخاذ القرار في بعض الازمات .

(ب) ان الازمة تستهدف المصالح العليا للدولة عادة ، ومن ثم فان حجم الضغوط التي تفرض على القائد تكون مضاعفة ، نظراً لان المؤسسات السياسية تكون غالباً اكثر كفاءة في التعامل مع التطورات الروتينية ، وليس تجاه الاحداث الفجائية التي قد تصيب المؤسسة بالعجز والشلل حيالها خاصة اذا ما تبنت تقييمات متضاربة حيال الازمة او اختلفت رؤاها حول مدى تهديدها مصالح الدولة العليا ٢٧ . وعلى هذا الاساس ، فان كل تجارب دول العالم الثالث التي جاءت بعد الاستقلال باستثناء الهند اخذت منحى واحد تمثل سلطة الحزب الواحد الامر الذي القي بضلاله على اداء وفعالية هذه السلطة مع تقادم السنين ، فبين قيادته تاريخية قاومت المستعمر تقدر حقوق البلد وتصونه ، استأثرت طبقة او جماعة او فئة بحقوق السلطة السياسية في هذه البلدان وبطريقة استبدادية بعد ان جمعت حولها ما يمكن من الاعوان مما يدعم استمرارها في الحكم ، وازاء طول مدة استمرار حكم هذه السلطة وما رافقها من فساد اداري ومالي عند الطبقات الحاكمة وما يحيط بها من الابناء والاقارب تعفنت وترهلت هذه السلطة وسلكت طرق اللاقانون من اجل البقاء والاستمرار ٢٨ . ولقد شهدت معظم الدول العربية تغيرات جوهرية في طبيعة النظم السياسية والنخب السياسية الحاكمة وما ارتبط بذلك من تغيرات جوهرية في السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية . وارتبطت بهذه التغيرات تحولات جذرية في النخب الحاكمة وبينما كانت نخب الحقب الاولى في الدولة العربية الحديثة نخباً مدنية من الفئات العليا ، والوسطى العليا ذات التعليم الغربي والثقافة الغربية الليبرالية الداعمة للاقتصاد الحر ، فقد اتسمت معظم النخب اللاحقة بكونها نخباً عسكرية من الفئات الوسطى الدنيا ذات التعليم الوطني والثقافة الاشتراكية الساعية لقيام الدولة بالدور الرئيسي في توجيه الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية ٢٩ . وهنا لا بد من الاشارة الى مسألة في غاية الاهمية الا وهي ان العقل السياسي يستوجب التعقل المعرفي للظاهرة السياسية حتى لو حكمتها مختلف اشكال الهوى والعبث . فقد لا ينتج السياسي المعرفة ، لكن من متطلبات الحكم الدراية والمراس بمختلف ضروب العلم . السياسي بحاجة اذن الى كل ما يمن لعلوم المعرفة بصلة . لقد نادى (سقراط افلاطون) يوماً ، ان حكموا عليكم الفلاسفة او فليتعلم الحكام الفلسفة ، فالفلسفة عنده ليست الا الكل في الكل . اذا فعلى العقل السياسي ان يزوج بين صلابة التكوين النظرية وحنكة

الفعل العملي ، ولاستخلاص الجوهر ، عليه ان يصف مترصداً العابر في السياسة بمجهر العالم وان يعمق ملاحظاته ناظراً فيها بتاني الفيلسوف . وهذا يعني تداخل ثلاث وظائف في العقل السياسي : التفسير اولاً والعبرة ثانياً والتيسير ثالثاً ، فاذا غلب (التوجيه العلمي على وظيفة التفسير والتيسير لصلته بدراسة الواقع السياسي ، فان العبرة تقتضي (التقدير الفلسفي) لتعلقه بسياسة القيم والغايات المثلى ٣٠.وهنا تكمن الانتكاسة العربية ، حيث ان سر التقدم والنهضة والرخاء الذي حققته البلدان الاوروبية وغيرها من البلدان المتقدمة انما يكمن جزء كبير منه في ظهور المجتمع المدني على يد ابناء الطبقة الوسطى او ما يطلق عليها بـ (البرجوازية) التي قادت الثورة الفرنسية ١٧٨٩ ، والتغييرات الكبرى في اوربا والعالم اذ وجد هذا المجتمع تعبيره السياسي والقانوني لأول مرة في اعقاب الثورة الفرنسية بعد عقود منذ ظهوره كمفهوم لأول مرة في كتابات جون لوك في القرن الثامن عشر وفيرونسون ١٧٣٣-١٨٠٦ وغيرهما . حيث شكل المجتمع المدني اطاراً تعاقدياً بين افراد احرار ، مجتمعاً مقابلاً للمجتمع الطبيعي ، وبذلك كان نواة للدولة العصرية العقلانية الديمقراطية ، وهذا ما لم يحصل عندنا حتى الان ، لان الدولة عندهم كياناً فوقياً اصطناعياً ، لذا لم تستقر اركانه ، ولن تستقر ، مالم ينشأ عندنا مجتمع مدني Ciril Society متكامل يقوم على الترابط الوظيفي والتميز البنوي ، بفواعل اجتماعية (تكنوقراطية) وطنية ، تأخذ على عاتقها بناء دولة حديثة متكاملة الاركان والبنيان ٣١. هذا الاستثثار والاستبداد السلطوي استوجب تغيير أي شكل من اشكال الديمقراطية بل بات الحديث عن الديمقراطية في العالم الثالث وكأنه فعل اكبر المعاصي ، وهذه الانظمة طرحت بديلاً للديمقراطية اتخذ اشكالاتاً عدة منها صيغ جبهوية مع بعض الاحزاب المؤتمرة بتوجيهات السلطة او اعطاء حصص في شكل السلطة للنقابات والاتحادات المهنية وهي لا تخرج عن رداء السلطة الحاكمة . وحتى اشكال التحديث التي حصلت في بعض بلدان العالم الثالث اتجهت وفقاً لتصور سلطوي مستبد من خلال عسكرة المجتمع بعامه وترسيخ احادية سياسية ايديولوجية تؤمن السلطة شرعيتها وبقائها مما يمنحها احادية القرار ، دون ان تدرك انها ساهمت في تهديم المجتمع ودفعت الناس للبحث عن تأطير سلطوي يحميها من اعتداء التحديث ٣٢. وبالرغم من ذلك ، فقد شهد عام ٢٠١٧-٢٠١٨ جوانب استمرارية وجوانب تغيير مهمة في حال النظام العربي ، بعضها سلبي وبعضها الاخر ايجابي . فلقد شهد عام ٢٠١٧ اول ملامح لعودة النظام الاقليمي العربي كما كان عليه قبل الثورات في ٢٠١١ ، وذلك بعد ان سادت اشارات ومقولات متكررة عن انهياره ، كما برزت خلال هذا العام ملامح اساسية لانحسار خطر الارهاب ، وان استمرت بنيته التنظيمية والايديولوجية ، بفعل بروز بعض التفاعلات السياسية والامنية الجماعية التي تعمل على مأسسة الفعل العربي في وجهه ، كما شهد عودة بعض التفاعلات الايجابية ، التي تشير الى مساح عربية لاستجماع الطاقات والاحتشاد ولو على مستوى ثنائي لتحقيق اهداف محددة ، ولا ادل على ذلك من عودة القضية الفلسطينية الى قمة الاولويات العربية ، ولو شكلياً والتعافي النسبي للدولة الوطنية العربية ، وبروز توجهات وافكار بشأن قضايا الاصلاح والتحديث والامن القومي العربي ، وعلى الرغم من تلك الايجابيات ، فلم يشهد الواقع العربي قيام تكتلات رسمية جماعية ، لكن ظهر بعض التفاعلات غير الرسمية عابرة للكتل الرسمية ، وتتوافق فيما بينها على بعض القضايا السياسية وقضايا الامن القومي . وهذه الاشارة تنطبق على ما شهدته العلاقات بين السعودية والعراق ، كما تنطبق بالاساس على علاقات كل من مصر والسعودية والامارات والبحرين على وجه التحديد ، وهي البلدان التي وان كانت غير منخرطة في كيان او مجلس مؤسس على غرار مجلس التعاون الخليجي ، الا انها قدمت مجموعة مؤشرات على تعاون يتجاوز الاتفاق على اهداف ادارة الازمة مع قطر ويدل على ذلك مجلس التنسيق بين السعودية ومصر وبين السعودية والامارات ، وزيارة ولي العهد السعودي للقاهرة في اذار/ مارس ٢٠١٨ كمحطة اولى في سلسلة زيارته الدولية ٣٣. وعلى هذا الاساس فان اكثر الصراعات المتصورة عالمياً في السنوات المقبلة هي صراعات داخل النظم الاقليمية ، كون تكلفة الصراعات الكبرى ستكون مرتفعة في ظل توافر التكنولوجيا وانتشار عوامل القوة عالمياً هذا من جانب ، ومن جانب اخر ، فان الشرق الاوسط سيعاني التغيير الحاصل في علاقات القوة ، وفي اتجاهات الصراع ، وفي تداخل الابعاد المحلية والاقليمية والدولية ، كون التفاعلات تدار بمنطق التنافس السلبي ، المفتوح على التدخل الدولي ، وفي غياب مركز قيادة اقليمي او منظمة اقليمية جامعة ، فهو ما سيجعل هذه المنطقة مقبلة على تحمل تبعات صراع متعدد المستويات ، ومن ضمنه تحمل جانب من الصراعات الدولية بالوكالة ٣٤. وعليه ، فان هناك فسحة من الامل بأن لن يكون النظام العربي الجديد قائماً على قطريات مغلقة (القطر اولاً) القائمة على هويات فرعية مصطنعة خارجه عن الموروث التاريخي والوجدان الجمعي ، بل على قاعدة التكامل والتشابك الحافظة للسيادة الوطنية على الصعيد القطري وعلى الصعيد الدولي ٣٥. وحينها سنشهد في كل الحالات ، حالات تشبيك في البنى التحتية وتكاملاً على الصعيد الاقتصادي وتحقيق موقف سياسي موحد . وهذا سيجعل من الكتلة العربية الجديدة بغض النظر عن شكلها الدستوري السياسي لابعاً اساسيا وامتداد لمنظومة شانغهاي . هذه المنظومة ستوصل بحر الصين بالمحيط الاطلسي عن طريق الحرير والتواصلية

والكتلة الجغرافية والبشرية المتحدة ضد الهيمنة الغربية ستجعل البحر المتوسط امتداداً أيضاً للبحور التابعة لذلك المحور ٣٦. وعليه ، فإن طريق النمو الاجتماعي للبلدان المتخلفة كما يراه البعض يقع عن طريق قبولها بالاراء المنتشرة في الوقت الحاضر والخاصة بالتحديث السياسي من خلال توسيع المشاركة الشعبية في صنع وتنفيذ القرار السياسي ، سواء للاحزاب الحاكمة ام للاحزاب المعارضة واحترام الرأي العام والنقابات والجمعيات والمننديات الاخرى بما يمكن الجميع من حقيقة المشاركة وانجاز التحديث المطلوب . ان مسألة الديمقراطية الغائبة عن بلدان العالم الثالث مع الاسراف السلطوي في انتهاك حقوق الانسان فيها ، استعمل كسلاح من قبل الدول العظمى ضد الاخرين ممن لم يتوافقوا والسياسات الكونية لبعض القوى النافذة اليوم ٣٧. وخير تجسيد لهذا الطرح ، ان انظمة الاستبداد التي همنت على عموم الحياة في الوطن العربي من خلال النزعات السلطوية التي اعتمدها تبعاً لاشكال المتعددة للانقلابات التي اتاحت لها الهيمنة والتحكم ومن ثم مكنتها من استخدام العنف بذرائع الامن الوطني والقومي على الناس التي ناهضتها ، فضلاً عن ضمور الحراك السياسي والاجتماعي للمجتمع وقصورها عن التعبير عن وقائع الحياة التي هندست اوضاعها هذه الانظمة واضحى التحديث او الاصلاح والتغيير يصطدم بالقدرة المادية العنيفة التي تمتلكها هذه الانظمة ضد كل من يلمح او يتفاعل مع هذه الدعوات . كما ان مشروع المؤامرة الذي استشرى في عموم عقل الجهاز القيادي للانظمة العربية صار لازمة اكثر ضرورية لاستمرار تلك الانظمة في التحكم والتسلط ، وهذا ما جعل عموم بلدان العالم الثالث بعيدة جداً عن نظام الدولة لافتقارها الى اعتماد رأي الشعب وقبوله وهو الاساس في قيام الدولة من خلال عقد اجتماعي واضح المعالم ، فهذه الانظمة جاءت وتسلطت اما بانقلابات عسكرية او بشكل وراثي او بانتخابات مزيفة بها اطر المشهد السياسي ٣٨. وعليه ، فان اشتراطات قيام دولة مدنية وطنية ، هي تلك المتصلة بتكامل ثلاثة مستويات

١- تكامل القيم المدنية التي تنتجها المدينة (منظومة الفضائل المدنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية) المستلة من روح المدينة على حساب روح البداوة او القرية في انتاجها للمجتمع . ان لم تتشكل -عراقياً- على سبيل المثال بعد اية روح مدنية او حتى مدنية فلقد قضى على المدينة كنسق جدلي وسباق ابداعي منتج للتطور التاريخي . وايضاً قضى على المدنية بفعل غياب قيمها وضماناتها وحواضنها .

٢- سيادة الضمانات المدنية التي تنتجها الدولة ، وتتمثل بالحقوق المدنية والحقوق السياسية والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ان اشتراط سيادة الضمانات المدنية مرهون باعتماد المواطنة الديمقراطية في اصل نشوء وبقاء الدولة ، ولا يمكن الحديث عن حقوق سياسية ومدنية واقتصادية وثقافية دون اشتراطات حماية قانونية توفرها الدولة ، والدولة المدنية هي النمط الوحيد بين انماط الدول القادرة على ضمان سيادة منظومة الحقوق المدنية .

٣- توافر الحاضن المدني كنسق ومؤسسات والحاضن للثقافة المدنية هنا هو المجتمع المدني ، ولم يتشكل بعد مجتمعنا المدني . ان نسق مدنية المجتمع يرتبط بثلاثة عوامل هي : الرابطة والوعي ، والاداء ، فلسفية المجتمع المدني تنتظم على اساس من المواطنة القانونية والثقافية الكاملة ، وعلى اساس من المواطنة الفاعلة في العلاقات النسقية (عمودية وافقية) بين الافراد والمجتمع والدولة وعلى اساس من الاداء (الفردي والجماعي) الطوعي والمسؤول المستند الى القانون السليم ٣٩.

وعليه ، يمكن القول - من باب التفاؤل للمستقبل - بأنه لم يعد بمقدور الغرب بوجرة عام ، ومعه الكيان الصهيوني والرجعية العربية ، تغيير مسار الامور وموازين القوة . فالمعارك التي تخوضها هي معارك خلفية قد تؤخر النتيجة ولكن لن تلغيها . أما الكلام عن مواجهة شاملة ضد محور المقاومة فهي قائمة منذ عدة سنوات ولكن اذا ما اخذت طابعاً اخر اكثر تصعيداً وشراسة فلن يكون الكيان الصهيوني والقواعد العسكرية الاطلسية في المنطقة والعروش في الجزيرة العربية بمنأى من تداعيات الحرب . فهي تعرف ذلك وتلجأ الى الحرب النفسية لعلها تحقق من خلالها ما لا تستطيع تحقيقه في الميدان اما الجيوش التي لا تدعمها الشعوب فلا تستطيع تحقيق أي شي . فحاجز الخوف من قوة النار الامريكية والصهيونية قد تم تجاوزه ، لكن هزيمة ذلك المشروع لا يعني حتمية انتصار نهضة الامة . فربما هزيمة المشروع الامريكي الصهيوني اسهل من مشروع اقامة النهضة العربية عبر نظام سياسي يستطيع مراكبه وانجاز اهداف المشروع سواء في تحقيق وصيانة الاستقلال الوطني في اطار دولة الوحدة . او على الاقل في اطار الموقف العربي الموحد الملتزم بالثوابت ، بدءاً من تحرير فلسطين الى تحقيق التنمية المستدامة وعدالة اجتماعية تمكنا من اعادة انتاج وتجديد حضارة عربية صاحبة رسالة للعالم اجمع ٤٠ .

الخاتمة

من خلال ما تقدم ، نتوصل الى مجموعة من التوصيات :

أولاً: ضرورة مراعاة خصائص العصر في تركيبة الدولة الحديثة بالحرص على جعلها منفتحة على عالم اضحى قرية صغيرة بفضل ثورة المعلوماتية والاتصالات والمواصلات ، ويعايش عولمة متعاظمة باتت تشمل قطاعات الاقتصاد والعمالة (القوة العاملة والمهارات) ، ونزوح مختلف الدول ذات المشتركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الى الاتحاد والتعاون في اطر اوسع ، كونفدرالية او فدرالية او اسواق قاربه ، لا يقل تعداد سكانها عن ٣٠٠ مليون نسمة ، ذلك يتطلب رد الاعتبار للعروبة بما هي هوية جامعة ، والتوجه بها نحو بناء الدولة المدنية الديمقراطية ٤١ .

ثانياً : يمكننا تحديد اطار عملي للعلاقة بين الإدارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة والتي تستند الى الاسس الاتية :

- ١- ضمان الشفافية في العمل المؤسسي الرسمي وغير الرسمي وفي مجالات الحياة العامة كافة .
 - ٢ ضمان فاعلية المشاركة السياسية والانفتاح على مجالات اوسع لاستيعاب القوى السياسية والاجتماعية الجديدة وما سواها .
 - ٣- تفعيل سلطة وسيادة حكم القانون (الدولة القانونية) لتكون ضمن متطلبات الادارة الرشيدة في الحكم لاستكمال اهداف التنمية المستدامة
 - ٤- الاعتماد الواسع على مبادئ المساءلة والمحاسبة الدورية المتكاملة ضمن اطرها المؤسسية والقانونية الرسمية المباشرة .
 - ٥- ضمان معايير النزاهة وتحقيق مبادئ العدالة والانصاف والمساواة ضمن بيئة قانونية واجتماعية وسياسية مستقرة ضامنة لمعايير الربحية الاخلاقية في مجال اصلاح ادارة الحكم .
 - ٦- اتباع نمط حكم الادارة اللامركزية ومبادئ اللامركزية السياسية ايضاً في مختلف المستويات لتكون ضمن مؤشرات الادارة الرشيدة للحكم
 - ٧- تعزيز وحماية منظومة ابعاد الحقوق الانسانية والحركات الاساسية باكملها في ظل انسنة مقومات الاستدامة لهذه المنظومة .
 - ٨- التخطيط المستقبلي للرؤى والافكار الاستراتيجية الواعدة والطموحة في المشاريع التنموية التي تضمن تنمية مستدامة للاجيال القادمة ٤٢ .
- ثالثاً: ان تفعيل دور المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني في الدول العربية وتطويرها وتحقيقها نتائج ونجاحات واضحة المعالم في البيئة الاجتماعية ، سوف يسهم بمرور الوقت في تعميق الوعي الاجتماعي والسياسي لدى التكوينات التقليدية ، قبلية كانت او عشائرية او طائفية ، لتستجيب تدريجياً في اطار الولاء الاكبر ، وروح المواطنة الى الدولة . ومن جانب اخر ، يمكن تقويم درجة تنامي المجتمع المدني في الدول العربية بالاعتماد على مدى تقلص الحجم والدور والفاعلية للقوى والتكوينات القائمة على اسس تقليدية ، ومدى ازدياد درجة المؤسسات الحديثة فيها بما تنطوي عليه من قوى وتكوينات اجتماعية وواجهات نقابية ومهنية ، ودرجة التضامن الداخلي في هذه التكوينات تجاه القضايا العامة او الخاصة ويمكن استبيان ذلك من خلال التعرف على درجة وعي اعضاء هذه التكوينات بالانتماء اليها ، وتصرفهم على هذا الاساس ، فضلاً عن وضوح الاهداف التي تسعى هذه التكوينات الى تحقيقها والاساليب المستخدمة لتحقيق هذه الاهداف .ان مجمل ذلك يسهم حقيقة في دفع هذه القوى والتكوينات الى تشكيل مؤسسات تكون بمنزلة التجسيد المؤسسي لها .ويبقى من الاهمية القول ، اخيراً ، انه لا مجتمع مدنياً من دون نظام سياسي قادر على حماية هذا المجتمع من التخريب والاحتواء الخارجي ومن دون التحديث والتنمية السياسية للدولة والمجتمع ، وان بناء المجتمع المدني في العالم العربي وفي كل وحده من وحدته (دولة) يتطلب التأسيس لمجتمع مدني عربي له القدرة على مقاومة تحديات الاخرين ويتفاعل مع الاخرين من موقع مؤثر ٤٣ .

الهوامش

- (١) للمزيد من الاطلاع انظر بالتفصيل : ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، ط ١ ، ٢٠١٠ ، ص ص ٥٠ - ١٠٠ .
- (٢) للمزيد من الاطلاع : انظر بالتفصيل : د.ياسين العيثاوي ود. احمد عدنان كاظم ، تقويم اثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة : دراسة في البعد السياسي العربي ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد ، العدد (٥٥) ، تموز ٢٠١٨ ، ص ص ٣٠-١ .
- (٣) ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١
- (٤) عبد السلام البغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) .المفتوحة ، مجلة دراسات البيان ، مركز البيان للدراسات والتخطيط العدد(١) ، حزيران ٢٠١٧ ، ١٢٣ .
- (٥) د. وجيه عفرو علي ، الطبقة الوسطى ودورها في التحول الديمقراطي : دراسة في الحالة العربية ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية / جامعة تكريت ، السنة (٤) ، العدد (١٣) ص ص ١٩٠-١٩١ .

- ٦) ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي، مصدر سبق ذكره ص ٥٢ .
- ٧) د. ياسر عبد الحسين ، شيخوخة الدولة الوستفالية انهيار ام تحديث ؟ ، مجلة اباحث استراتيجية ، مركز بلادي للدراسات والاباحث الاستراتيجية ، العدد (١٦) تشرين الثاني ٢٠١٧ ، ص ١١ .
- ٨) عبد اللطيف المتدين ، الحدود المزدوجة : صراع الهويات من منظور سياسي ، مجلة المستقبل ، السنة (٣٩) ، العدد (٤٥٤) ، كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٦ ، ص ٦٣ .
- ٩) ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢
- ١٠) وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والاليات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العددان (٤١) و(٤٢) ، شتاء ربيع ٢٠١٤ ، ص ص ١٢٣-١٢٤ .
- ١١) Dana El Kurd, State Capacity and its Impact on public Opinon, in (١١) مجلة سياسات عربية ، العدد ٢٩ - تشرين الثاني نوفمبر ٢٠١٧ ، ص ٨٨.
- ١٢) ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥ .
- ١٣) هيفاء احمد محمد ، اشكالية الهوية الوطنية العراقية ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد (٥٣) تموز ٢٠١٢ ، ص ١٤ .
- ١٤) وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والاليات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ .
- ١٥) وجيه عفرو علي ، الطبقة الوسطى ودورها في التحول الديمقراطي - دراسة في الحال العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .
- ١٦) وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والاليات ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ .
- ١٧) ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢-٥٣ .
- ١٨) ياسين العيثاوي واحمد عدنان ، تقويم اثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٦ .
- ١٩) ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤ .
- ٢٠) نيكولاس بولانتزاس ، نظرية الدولة ، ترجمة : ميشيل كيلو ، الناشر للتوير ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠١٠ ، ص ٦٢ .
- ٢١) ياسين العيثاوي واحمد عدنان ، تقويم اثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٦-١٧ .
- ٢٢) ياسر عبد الحسين ، شيخوخة الدولة الوستفالية : انهيار ام تحديث ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣-١٤ .
- ٢٣) وليد سالم محمد ، الثقافة السياسية واهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق : الرؤية والاليات ، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥ .
- ٢٤) عبد السلام البغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) .المفتوحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٩ ،
- ٢٥) ياسين العيثاوي واحمد عدنان ، تقويم اثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم والتنمية المستدامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ .
- ٢٦) عبد السلام البغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) .المفتوحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٤ ،
- ٢٧) امل صقر ، قادة الازمات : دور صانعي القرار في اوقات الازمات المعقدة ، مجلة مفاهيم المستقبل ، مركز المستقبل للاباحث والدراسات المتقدمة ، العدد (٢٢) يوليو - اغسطس ٢٠١٧ ، ص ص ١١-١٢ .

- ٢٨) نادية فاضل عباس ، عرض لكتاب (التنمية السياسية والتحديث : العالم الثالث) للمؤلف د. حميد حمد السعدون دولة النشر : العراق ، دار النشر ، الذاكرة للنشر والتوزيع ، ٢٠١١ ، في مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد (٢٣) ، تموز ٢٠١٢ ، ص ٢١٨ .
- ٢٩) محمد صفى الدين خربوش ، شروط الرحيل : هل استنفذت الدولة الوطنية العربية قدرتها على الصمود ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢٠٩) ، يوليو ٢٠١٧ ، ص ٧٦ .
- ٣٠) عبد الواحد آيت الزين ، ناصيف نصار : نحو منطق مغاير للسلطة ، مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤١) ، العدد (٤٧٥) ، ايلول سبتمبر ٢٠١٨ ، ص ص ١٢٠-١٢١ .
- ٣١) عبد السلام البغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) .المفتوحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥ .
- ٣٢) نادية فاضل عباس ، عرض لكتاب (التنمية السياسية والتحديث : العالم الثالث) للمؤلف ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢١٩ .
- ٣٣) احمد يوسف احمد ونيفين مسعد ، حال الامة العربية ٢٠١٧-٢٠١٨ : عام الامل والخطر مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤١) ، العدد (٤٧٣) ، تموز / يوليو ٢٠١٨ ، ص ١٤ .
- ٣٤) خضر عباس عطوان وعلي حسن نيسان ، تحولات القوة واتجاهات الصراع في النظام الدولي ، مجلة المستقبل العربي السنة (٤١) ، العدد (٤٧٢) / حزيران / يونيو ٢٠١٨ ، ص ١٤٢ .
- ٣٥) زياد حافظ ، النظام العربي الرسمي الى اين ؟ مجلة المستقبل العربي ، السنة (٤١) ، العدد (٤٧٢) ، حزيران يونيو ٢٠١٨ ، ص ١٤٧ .
- ٣٦) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ .
- ٣٧) نادية فاضل عباس ، عرض لكتاب التنمية السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٢ .
- ٣٨) نادية فاضل عباس ، عرض لكتاب التنمية السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٣ .
- ٣٩) عبد السلام البغدادي ، الدولة العربية المعاصرة بين اشكالية المكونات (الاثنية) المغلقة وخيار المؤسسات (الوظيفية) .المفتوحة ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٢٥-١٢٦ ،
- ٤٠) زياد حافظ ، النظام العربي الرسمي الى اين ؟ مجلة المستقبل العربي ، مصدر سبق ذكره ص ١٤٩ .
- ٤١) للمزيد من الاطلاع : انظر بالتفصيل : حسين كنعان ، من جورج واشنطن الى اوباما الولايات المتحدة الامريكية والنظام الدولي ، بيروت : دار النهار للنشر ، ٢٠١٣ ، ص ١٩٥ ، عرض : عصام نعمان في المجلة العربية للعلوم السياسية العدد (٤١) - (٤٢) ، ربيع ٢٠١٤ ، ص ص ٢٠٠ - ٢٠٤ .
- ٤٢) للمزيد من الاطلاع : انظر بالتفصيل :ياسين العيثاوي واحمد عدنان ، تقويم اثر الاصلاح في الادارة الرشيدة للحكم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٧-٣٣ .
- ٤٣) للمزيد من الاطلاع : انظر بالتفصيل : ثامر كامل محمد ، المجتمع المدني والتنمية السياسية : دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٨ - ٧٧ .